الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين السبل والتحديات

The digital economy in Algeria between ways and challenges

د. زيدان يوسف★ [1]، دباش محمد [2]

[1]جامعة الوادي، (الجزائر)، zidane-youcef@univ-eloued.dz

[2] جامعة تيسمسيلت، (الجزائر)، dabechmohamed75@gmail.com

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة الاقتصاد الرقمي فيه، وتحليل ظاهرة الاقتصاد الرقمي وإبراز أهم معالمه، وكذا معرفة حقيقة التجارة الإلكترونية ومدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري.

وقد اظهرت النتائج أن الاقتصاد الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالأخص على الأنترنت، يتسم بالعديد من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة وغيرها، حيث ظهر نتيجة نمو انتشار الانترنيت والشبكات بمختلف أنواعها، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي توفرها لكل أطراف المتعاملين الاقتصاديين، وتبرز أهميتها من خلال سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، الصيرفة الإلكترونية، الجهاز المصرفي الجزائري.

Abstract:

This study aims to know the reality of the Algerian economy and the extent of the contribution of the digital economy to it, and to analyze the phenomenon of the digital economy and highlight its most important features, as well as to know the reality of electronic commerce and the extent of the application of electronic banking in the Algerian banking system.

The results showed that the digital economy based on information and communication technology, especially on the Internet, is characterized by many characteristics that distinguish it from the traditional economy in terms of speed of performance, direct response, low cost and others. The parties of economic dealers, and its importance is highlighted through easy access to global markets.

Keywords: Economy, digital economy, electronic commerce, electronic banking, the Algerian banking system.

★.

1. مقدمة :

يعيش العالم اليوم موجة من التحولات الواسعة مما أدى إلى ظهور أفكار جديدة تعكس هذه التطورات ومن هذه الأفكار نجد العولمة الاقتصادية حيث عرفت تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية تطورات هائلة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختصار الوقت لاختيار وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية. كما تعتبر الأنترنت أحد أهم التقنيات الحركية التي تربط بين مختلف دول العالم، وكل هذه التطورات هي سيمات ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي يرتكز أساسا على المعلومات الرقمية ومعرفة حسن استعمال التكنولوجيا الحديثة واستخدام كل ما هو جديد ومفيد للاقتصاد، من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي طرق وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذا البحث إلى محورين.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: مظاهر ومعوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي.

أولا: الاقتصاد الرقمي

1- تعريف الاقتصاد الرقمي:

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت.[1]

2- خصائص الاقتصاد الرقمي:[2]

- ✓ توفر المعلومات لمتخذي القرار؛
- ✓ أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة؛
- ✓ إلغاء الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية؛
- ✓ يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- ✓ الاعتماد الرئيسي للإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ✓ ظهور البيع الالكتروني، العقد الالكتروني. (التجارة الالكترونية)؛

[1] حسين العلمي (2013)، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة ، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة ، ص4.

[2] جعفر حسن جاسم (2008)، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، ط1، دار البداية الأردن، ص 93 بتصرف
,http://www.qfinance.com/dictionary/communication-technology4

- ✓ يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓ ظهور العولمة الرقمية؛
- ✓ ظهور المؤسسات الرقمية؛ وظهور انترنت الأشياء.

الشكل رقم 01: مؤشرات الاقتصاد الرقمي

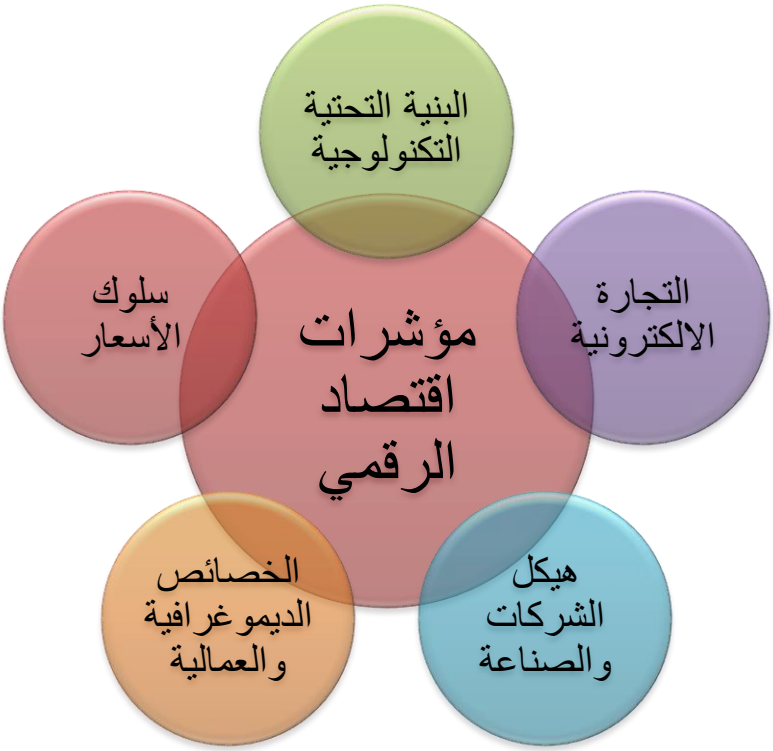

المصدر: حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة 2013، ص6 بتصرف

3- العوامل المساعدة على التوجه إلى الاقتصاد الرقمي:

- ✓ لا تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓ مستوى التعليم (الثقافة التكنولوجية للمجتمع)؛
- ✓ مجتمع المعلومات؛
- ✓ البحث والتطوير .

الشكل رقم 02: متطلبات الاقتصاد الرقمي

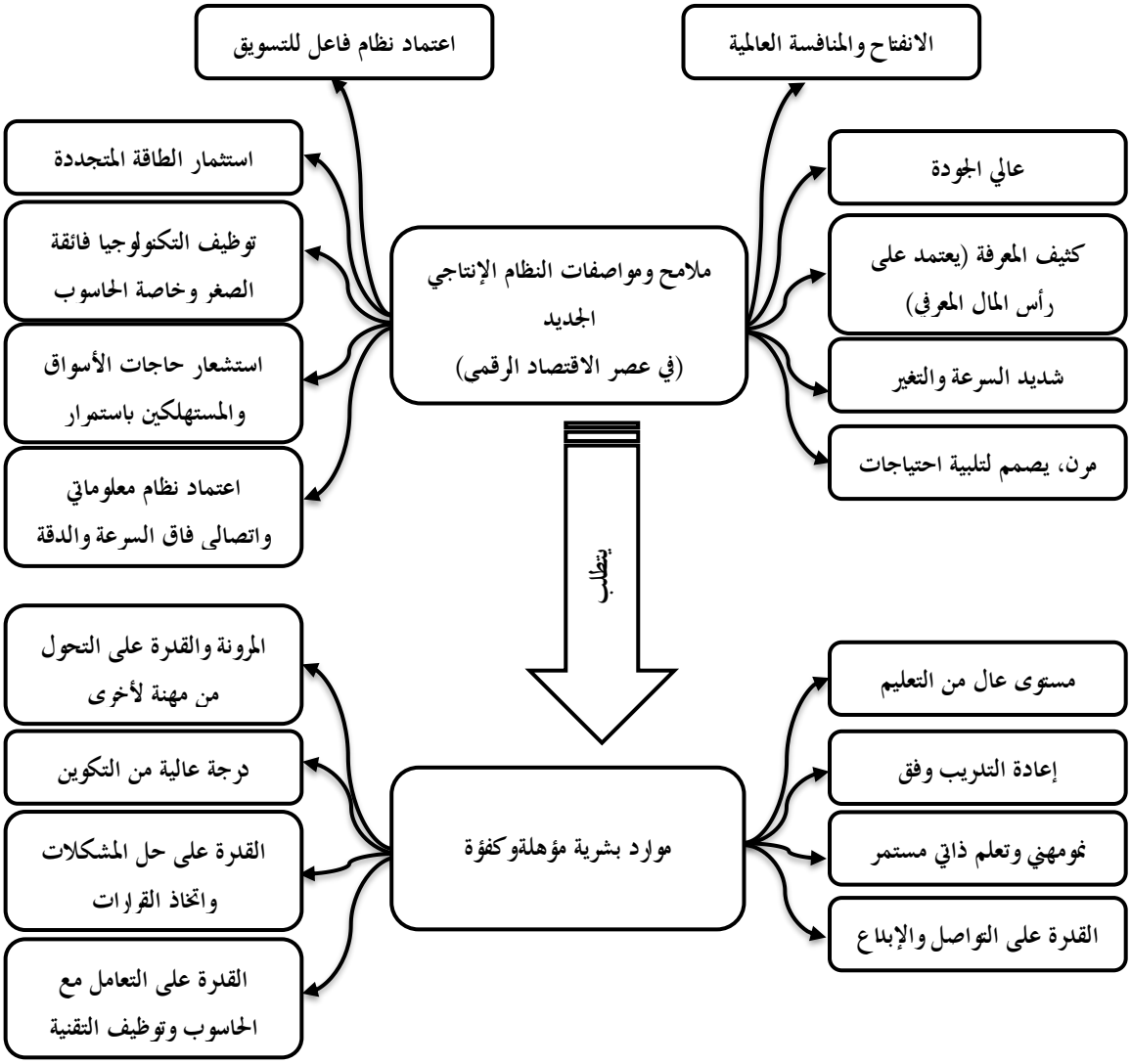

المصدر: حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة 2013

ثانيا : مقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

للاقتصاد الرقمي عدة مميزات جعلته يختلف عن الاقتصاد التقليدي في عدة نقاط وفي الجدول التالي أهم الفروقات:

الجدول رقم 01 : يوضح بعض الفروق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي.

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد القديم (الصناعي)	الاقتصاد الجديد (الرقمي)
الأسواق	مستقرة	متقلبة
المنافسة	وطنية، مخاطر مستقلة	منافسة عالمية، اتحاد وتعاون مع المنشآت الأخرى
النظام	متسلسل – بيروقراطي	على الشبكة
مصدره وموجهات النمو	المكنة، مدخلات العوامل (العمل، رأس المال،..)	الرقمنة، الابتكار، التجديد، الاختراع، المعرفة
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
الكتلة الأجرية: الهدف السياسي القدرات والامكانيات التعليم المطلوب إدارة المستخدمين	التشغيل التام قدرات محدودة القدرة والتعلم من الحياة تنافسية	التكيف والتطابق وتحقيق أكبر عائد قدرات متنوعة، متغيرة ومتعددة وشاملة الشهادات، تعلم بالممارسة ومستمر مدى الحياة متعاونة ومشتركة.
طبيعة التوظيف	ثابت حسب المهام	تحديدات وفرص

المصدر: رقية حساني ملوكة برورة، تقييم الاستثمارات العربية في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشري الحوكمة الالكترونية والجاهزية الرقمية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 4 .

المحور الثاني: مظاهر ومعوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

رغم توفر الجزائر على إمكانيات مادية وبشرية كبير ة جداً إلا الدولة الجزائرية ام تعطي أي اهتمام ولم تستغلها بشكل مناسب تجعلها تتخطى المشاكل التي تقف دون تحقيق المعرفة في دولة كالجزائر.

أولا: واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس المعرفة في الجزائر ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:[3]

[3] حاج قويدر قورين، محمد طيفور أمينة، تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23، أفريل 2014، 7-12.

1- واقع التعليم الالكتروني في الجزائر:

التعليم الالكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد ويسمى أيضا بالتعليم لا حضوري، ويستعمل آليات الاتصال الحديثة كالحواسيب والشبكات والوسائط المتعددة في علمية التعليم.

وبالنسبة للتجربة الجزائرية في استخدام التعليم الالكتروني عن بعد، لا تزال في بدايتها رغم الإمكانية المالية التي تمتلكها، ولقد بذلت الجزائر جهود معتبر في تحقيق هذا النوع من التعليم ولكن لا ترقى الجهود إلى المستوى المطلوب حيث يمكننا حصر التعليم الالكتروني في المدارس والمعاهد والجامعات الجزائرية في بعض الوسائل التي تعبر تقليدية بالنسبة للدول الأخرى كاليابان، ويمكن باختصار تلخيص أهم محاولات الجزائر لترسيخ التعليم الالكتروني فيما يلي:

- **تجربة مؤسسة EEPAD**: وتجربة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد CNEPD أول تجربة في ميدان التعليم، الافتراضي، والتي لازالت قائم، تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل، التي أنشئت موقعا افتراضية تبث من خلاله دروساً مكملة لطلبتها في بعض التخصصات؛
- **مشروع ide@**: وهو مشروع إنترنت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر والذي يدخل ضمن برنامج TEMPUS يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل ومرافقة سياسات إصلاح التعليم العالي المعتمد من طرف بلدان البحر الأبيض المتوسط.
- **الشبكة الجزائرية للبحث ARN** التي تدعم على الخصوص نظام التعليم عن بعد من خلال توطيد جيد لهذه الشبكة التي أنشئت من أجل دعم عملية الدخول للأنترنت ولكن للأسف فاشلة؛
- **برنامج التعليم عن بعد COSELEARN**: يعد برنامجا للتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسة السويسرية QUALILEARNING ويضم أيضا 9 بلدان من الساحل والمغرب العربي.

وقد جاءت المرحلة الأولى منه سنة 2008 ومكنت من تكوين 34 خبيرا وتم توظيفهم كأساتذة أو مهندسين في عدة مؤسسات جزائرية، أما المرحلة الثانية من البرنامج فبدأت في مارس 2009 وتضمنت تكوين في مجال اختصاصيين في التعليم الالكتروني.

- **مشروع (FPD-CARO)**: وهو مبادرة من جامعة بجاية في طرح فكرة التعليم الافتراضي ويهدف إلى تمكين تحقيق نموذج التعليم الالكتروني مع الإدماج التدريجي لهذا النوع من التعليم في الجامعات الجزائرية؛
- **مشروع إيباد**: أطلقت مؤسسة "إيباد" ما يسمى بالمدرسة الرقمية، المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته، للمقبلين على امتحانات شهادة

البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي، وقد أطلق على هذه المدرسة الافتراضية اسم "تربيتك"، وهي عبارة عن فضاء بيداغوجي افتراضي أو ساحة للتعلم عن بعد.

2- واقع المجتمع الرقمي في الجزائر

حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010 حول قياس مجتمع الرقمي حققت الجزائر المرتبة 100 من بين 159 دولة في الترتيب العالمي بمؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2.65 (IDI)بالمقارنة مع السنة السابقة التي حققت فيها المرتبة 97 بمؤشر (IDI) 2.47 وهذا يعني تراجع الجزائر بثلاثة مراتب عن السنة السابقة، بالموازاة حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 29 والبحرين المرتبة 33 في حين حققت الجارة تونس المرتبة 85.

يعني تأخر المجتمع الرقمي في الجزائر وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها الأمية العلمية والتكنولوجية، ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا في الجزائر، غياب ثقافة مجتمع المعلومات، الفقر، البطالة...الخ.

3- واقع الابتكار التكنولوجي

أصدرت كلية إدارة الأعمال العالمية "INSEAD" تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2011، جاءت فيه الجزائر في المركز الرابع عشر عربيا و125 عالميا، واحتلت بذلك المرتبة الأخيرة في قائمة الدول التي شملها التقرير، في حين كانت الجزائر تحتل المرتبة 121 في 2010 وهذا يعني تراجعها بأربع مراتب مقارنة مع ترتيب السنة المنصرمة، وهي مؤشرات تعكس المستوى المتدني للابتكار وتدني أداء الجامعات الجزائرية وخاصة مجال البحث العلمي.

وهذا الترتيب المتدني للجزائر يعزى أولاً إلى ضعف البحث العلمي الناجم عن ضعف معدل الإنفاق، فهولا يتعدى 0.2 % من الناتج الوطني، و96 % من هذا الرقم المتواضع (0.2 % من الناتج الوطني) توفره الحكومات وهوفي شكل مشاريع بحث(PNR CNEPRU... ، الخ) وملتقيات ومؤتمرات علمية، في الوقت الذي تخصص أوروبا 2.4 % من إنتاجها الوطني للبحث العلمي، ويوفر القطاع الخاص أكثر من نصفه. أما السبب الثاني فهوضعف التعليم العالي في الجزائر وحسب التصنيف العالمي للجامعات لعام 2011، فإن الجامعات الجزائرية تأتي في مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة الـ 80 عربيا والرتبة الـ 6275 عالميا، ممثلة في جامعة تلمسان، وأما السبب الثالث فهوهجرة الأدمغة التي بلغت في 2010 حوالي 214 ألف كادر بشري على رأسهم الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم.

4- واقع خدمات الانترنت في الجزائر

دخلت خدمة الإنترنت أول مرة فيا لجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية، وهومركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 ا لذي بموجبه أي احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين الفصل مظاهر ومعوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائريوالجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000 ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام 2005. ومن أبرز شركات التزويد بالانترنت شركة أيباد Eepad لكن في ماي 2008 بقرار من وزارة.

البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدى أكبر شركات التزويد الانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا.

وبخصوص عدد المشتركين في الانترنت، في مختلف الشبكات بلغ حوالي 4.700.000 مع أية شهر فيفري 2010، نسبة ولوج تقدّر12.50% [4]، في حين بلغ عدد المشتركين حوالي 5.055.000 إلى غاية نهاية 2011.

ويشير آخر تقرير صادر عن مكتب **"نات أنديكس"** الأمريكي في 2012، إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 176 في مجال سرعة الانترنت، وراء بلدان تبدوا في الواقع أكثر فقرا منا، وهذا بناءً على متابعة يومية لكل شبكات الانترنت عبر العالم، وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 4 جويلية و5 أوت 2012، حيث أن سرعة الانترنت في 0.69 ميغابايت في الثانية.

وما يلاحظ منذ بداية استعمال الانترنت في الجزائر وحتى هذه السنة أن مواقع التواصل الاجتماعي والمحادثة هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 75 % من الشباب ونذكر منها:(skype - twitter- youtube- facebook- msn...الخ)

أما الطلبة والإطارات فيقصدون الانترنت من أجل الاطلاع على بريدهم الالكتروني والبحث عن معطيات اقتصادية، ثقافية، مالية، سياسية، رياضية واجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل أقلية بالنسبة لهواة التواصل

[4] حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة: 2000-2010، مجلة الباحث العدد 09، 2011، ص 69.

الاجتماعي والمحادثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة أيضا من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها للاستفادة من مذكرات اية الدراسة.

5- واقع خدمات التجارة الالكترونية الجزائر

يختلف التجارة الالكترونية في الجزائر عنها في العالم من حيث مقوماتها وخصائصها، وإنما تختلف عنها من حيث درجة الانتشار ومستوى التطور.

وقد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع والسداد، ولكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتمادها هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع والتسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرفات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، والبطاقات البنكية للسحب ولكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا.

أما من حيث علاقة المؤسسات الاقتصادية بشبكة الانترنت، فيوجد عدد محتشم منها على الشبكة، حيث بلغ عددها حوالي 6.000 مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10.000 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ مع بداية 2004 حوالي 18.000 مؤسسة وإلى غاية 2011/2010 ووصل عدد المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت حوالي 30.000 وهوما يعادل 2.5 %من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري ويوجد أغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعريف بها، والمساعدة في الوصول إليها.

وبالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية أي أنها تمتلك صفحات معلومات فقط على الشبكة، في حين أن القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، وهذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 60 مليون سنيتم كما أن المعاملات الالكترونية الجزائرية لا تبلغ نهايتها بإنجاز جميع مراحل الصفقة، بسبب وجود ثغرات قانونية كالإعتراف بالوثائق الالكترونية، والتوقيع الالكتروني، وعوائق تقنية أهمها غياب وسائل الدفع الالكتروني. وبالتالي فإن التجارة الالكترونية لم تنطلق فعلا في الجزائر، وبهذا تبقى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال.

كما أنه لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية فعلية دون وجود قطاع بنكي عصري ومتطور، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في تقديم الخدمات خاصة خدمة التسويق الالكتروني، الذي يسمح بإقامة علاقات جواريه، والوصول بسهولة إلى زبائن جدد، حيث تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من تراكم

مشاكل عديدة تقف حائلا أمام تطورها وعائقا في وجه هذا الاستثمار، لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل وضعف المعلومة الاقتصادية، إضافة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ومشكلة الحصول على العقار الصناعي، غياب اليد العاملة المؤهلة، والحواجز الإدارية، وتأخر البنية التحتية عن مواكبة التحولات الراهنة ...الخ.

ولا يمكن في الجزائر مثلا إنشاء موقع الكتروني وتسويق المعلومات مقابل عوائد مالية كون خدمة الدفع الالكترونية غير متوفرة، وكل ما هو موجود أن الزبون يدفع حقوق الخدمات عن طريق البنك، وهي طريقة معقدة وتستهلك الكثير من الوقت.

وقد قامت أغلب البنوك الجزائرية بإنشاء مواقع الكترونية ولكن المطلوب حقيقة هواللجوء إلى حلول عملية وسريعة مثل التسديد المباشر عبر الانترنت والبطاقات البنكية للدفع والسحب التي تبنتها عدة بنوك كبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) .

وقد قامت الجزائر بمشروع الشبكة المتخصصة للربط البنكي، وقد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الالكترونية وجعل الاتصال بالبنوك يتم في زمن حقيقي.

كما تقدمت وزارة البريد والموصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية دولية في أوت 2001، وتخص تقديم حلول ومعدات مالية تدعم السحب والدفع محليا وخارجيا وتتشكل من:

- نظام الإدارة والتسيير تشمل معدات وبرامج تخص السحب والاطلاع على الرصيد المتبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك والقيام بالتحولات النقدية بين البنوك، وتتمثل أيضا استخدام البطاقات المالية والدولية كبطاقة (visa carte) ؛
- 20000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة carte à puce؛
- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد لتمكين الزبون من التسديد عن بعد عن طريق الانترنت أوعن طريق الهاتف النقال GSM (ولكنها لم تحقق لحد الآن)؛
- 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (هي موجودة فعلا ولكن الكثير منها معطلة).

6- واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

هي أسلوب حديث لصياغة نُسُق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمية وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، وتستلزم تغييرات في القوانين القائمة واستحداث قوانين جديدة وسياسات جديدة. فإن الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الكفاءة والشفافية وصحة المعلومات وتبادلات المعلومات داخل الحكومة، وبين الحكومة والمؤسسات الفرعية التابعة لها، وبين المواطنين والمؤسسات

العامة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات واستخدامها. ومن أهم تطبيقاتها نجد :

- دفع المخالفات المرورية والغرامات والفواتير البريدية والكهرباء؛
- استخراج الوثائق الإدارية؛
- استخراج البطاقات وجوازات السفر ....الخ؛
- تسهيل عمليات الدفع وتنفيذ المشتريات بالقطاع العام؛
- توفير النماذج الالكترونية واستطلاع الرأي العام بشكل آلي؛
- معلومات الوظائف الشاغرة؛
- توفير البيانات الإحصائية؛
- دعم تقنية المعلومات والاتصالات للأعمال التطوعية ومراكز الأمن والمحاكم.

في هذا المجال احتلت الجزائر المركز 13 عربيا و139 عالميا من إجمالي 184 دولة وفق المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لعام 2012 ومدى استخدام الدول المعلومات لخدمة المواطنين والتفاعل معهم وهذه مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع دول أقل ماليا من الجزائر مثل تونس. ومغاربيا جاءت تونس في المركز السابع عربيا و66 عالميا، واحتلت ليبيا المركز 11 عربيا و114 عالميا، المغرب المركز 12 عربيا و126 عالميا. وكل هذه الدول تأتي متقدمة على الجزائر في المنطقة المغاربية، والجزائر حسب تقرير السنة الماضية تكون قد سجلت تقدما بعشرة مراكز.

ورغم أن الجزائر كانت قد أعلنت أن حكومتها الإلكترونية تكون جاهزة قبل 2013 وهي تندرج ضمن مشروع أوسع هو الجزائر الإلكترونية التي تشهد رقمنة كل المصالح العمومية المختلفة من الصحة الإلكترونية إلى التعليم الإلكتروني، وصولا إلى البلدية الإلكترونية حسب ما أعلن عن ذلك بصالح وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ولكن الواقع الذي نعيشه في 2015 يدل على عكس ذلك فالجزائر مازالت بعيد عن تطبيق مشروع متكامل للحكومة الالكترونية، وهذا لا يخفي بعض الجهود التي بذلتها مثل جواز السفر البيومتري، رقمنة الوثائق المدنية مثل استخرج شهادات الميلاد، تسديد بعض الفواتير الكترونيا مثل مشروع موبيليس...الخ.

لقدتم إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر منذ أكثر من ثلاثة سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها مايلي:[5]

[5] شلالي عبد القادر، قاشي علال، الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة 02 ، الجزائر، يوم 27 فيفري 2014 ، ص 11.

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

2- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى آخري، وتأسيسا عليه فأن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- محدودية الانتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ فيي المغرب على سبيل المثال 14.36 % في حين لا تتعدى 5.33 % فقط في الجزائر، وهذا نتيجة الأسباب السابقة الذكر.

4- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ثلاثة سنوات على مشروع سلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين هكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحسين حساباته.

ثانيا: معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر

هناك العديد والعديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر ومنها:[6]

- غياب للعمليات والأنشطة التعليمية والإدارية التي تستطيع التعامل بكفاءة وفاعلية مع نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ومع تقنيات الاتصالات الرقمية وتقنيات الخدمة التعليمية الذاتية بشكل خاص؛
- عدم الاهتمام تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والذكاء الاصطناعي؛
- غياب قواعد بيانات خاصة بالمسافات التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضا. فقواعد بيانات المعرفة مثلاً، تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعلم الإلكتروني. وتوجد هذه القواعد على مواقع البرمجيات حيث تعرض الشروحات المفهرسة والتوجيه للاستفسار عنها، مع الإرشادات والتعليمات التدريجية لأداء مهام معينة، وبذلك يتم عرض المعلومة بشكل فعال حيث يمكن للمستخدم اختيار كلمة رئيسية أو عبارة لبحث قاعدة البيانات، وبالمقابل يمكنه أن يختار كلمة من قائمة أبجدية؛

[6] حاج قويدر قورين، محمد طيفور أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

- عدم وجود دعم على الشبكة (Online support) وهو عبارة عن نموذج للتعلم الإلكتروني، يعمل بوظيفة مشاة لقواعد المعرفة، وهو يكون على شكل منتديات وغرف حوار ولوحات إعلانية على الشبكة، وبريد الكتروني أو دعم المراسلة في الوقت الحقيقي؛
- عدم وجود مواقع شبكية مبتكرة ومتكاملة ومتجددة على الدوام. فالمواقع الشبكية التعليمية تحتاج إلى لمسات خبراء في تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإدارة بالإضافة إلى خدمات معلمين محترفين ومدربين من الطراز الخاص. وعليه، فإن الموقع الشبكي التعليمي هو حصيلة هذه المهارات مجتمعة، يضاف إليها مهارات وخبرات علماء النفس والاجتماع والتربية؛
- الانتشار الواسع للأمية في الجزائر، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة وبالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس المعرفة الالكترونية وهذا عائق يحول دون انتشارها؛
- انتشار من لا يحسنون استخدام الحاسوب حتى من فئات المثقفين والمتعلمين فالعديد من خرجي الجامعات حاصلين على شهادات عليا ولكن لا يحسنون استخدام تكنولوجيا الحواسيب؛
- التكلفة المرتفعة للحصول على حاسوب شخصي فانتشار المعرفة الالكترونية يتطلب اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية وراحة في التعلم الالكتروني والاطلاع على المواقع دون قيد زمني أو مادي وهذا رغم انتشاها الواسع وتنوعها؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت حيث أن هناك غياب للمنافسة لأن في الجزائر تقريبا شركة واحدة تسيطر شبه كليا على الانترنت وهي شركة اتصالات الجزائر مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت إضافة إلى الظروف المادية التي يعيشها الشباب من بطالة وفقر والتي تجعل الانترنت أخر اهتماماته...الخ؛
- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد وعدم وعيهم بما يمكن للمعرفة الالكترونية من أن تفتح لهم من آفاق اقتصادية أوسع، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية متصلة بالانترنت ولكن بمواقع الكترونية غير مفعَّلة تحتوي على معلومات عامة عن المؤسسة غير مخصصة للمعاملات الالكترونية؛
- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة افتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها؛
- غياب قانون واضح وصريح يسير المعاملات الالكترونية؛
- البيروقراطية والفساد الإداري والمالي؛
- ضعف البنية التحتية: حيث أن الجزائر لا تمتلك بنية تحتية اليكترونية قوية؛

- تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني وضعف مجتمع المعلومات؛
- ضعف مستوى الثقة بالحكومة ومعاملات؛
- النقص في المهارات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات؛
- غياب المعايير الخاصة بالاتصالات واستخدام المعلومات؛
- غياب الرغبة السياسية.

ثالثا: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر وأهم أهدافه

لقد تبنت الجزائر مشروع الحوكمة الالكترونية بعد لاحظة استفادة بعض الدول من هذا المشروع مثل مصر وسوريا الأردن وقد تم طرح هذا المشروع من خلال وزارة البريد والتكنولوجيات الاعلام والاتصال في برنامج الجزائر الالكترونية 2008-2013

1- أهداف مشروع الجزائر حكومة إلكترونية 2013

إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الالكترونية 2013 وبالأخص مشروع الحوكمة الالكترونية هو:[7]

- ضمان الفعلية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع، بتبسيط وتسهيل المراحل الادارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أومعلومات؛
- تنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية؛
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحاً لتنمية البلاد؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجورية عن طريق تقريب الادارة من المواطن؛
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العبرة للحدود وكذا ظاهرة الارهاب والتي تستعمل غالباً تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

2- برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013

يتأتى برنامج الحكومة الالكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبنها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في:[8]

- برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات القائمة؛

[7] بلعربي عبد القادر وأخرون، تحديات التحول إلى حكومة إلكترونية في الجزائر، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2012، ص ص 8-9.

[8] نفس المرجع، ص 9.

- برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة؛
- مشروع التطوير الاداري والتنفيذي: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية؛
- برنامج التطور الفني: يرتكز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات و أنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات؛
- برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه؛
- برنامج الإعلام والتوعية: يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

الخاتمة

يعتبر الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي من الضروريات والحتميات الواجب تبنيها واعتمادها من أجل المساهمة في رفع اقتصاد أي دولة لذلك أضحى من أقوى المرتكزات، حيث أصبحت المجتمعات تقيم على حسب حجم المعرفة ومستوى الثقافة الالكترونية الموجودة داخل المجتمع، وهوالأمر الذي يحتم على الجزائر مواكبة هذه النقلة النوعية، وذلك من خلال نشر الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع، والتشجيع على استخدام الأنترنيت وتعميم خدماتها على جميع القطاعات، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وإعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية من خلال التجارة الإلكترونية وكذا عصرنة الجهاز المصرفي بإدخال مفهوم الصيرفة الإلكترونية .

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ الاقتصاد الرقمي يتميز بالعديد من الخصائص مقارنة بالاقتصاد التقليدي حيث يتضح ذلك من خلال سرعة الأداء والاستجابة المباشرة ؛
- ✓ شهدت التجارة الالكترونية نموا متسارعا منذ بداية تطورها إلا انه لا توجد تقديرا دقيقة حول قيمتها سواء فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية لتلك التجارة أوفيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي والقطاعي فهي جد منتشرة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية وهذا ما أدى إلى ظهور الفجوة الرقمية بين هذه الدول،

ونخص بالذكر البلدان العربية حيث نجد هذا الفارق بين الدول المتقدمة والدول العربية فيما بينها حسب ما سبق من المعلومات ؛

- ✓ قصد تفعيل والنهوض بهذا المجال في الجزائر لابد من اتخاذ بعض الإجراء والتدابير المتمثلة في تنمية الوعي بأهمية التجارة الالكترونية، والعمل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الالكترونية خاصة في مجال الاتصالات، تنمية البيئة التشريعية والقانونية .

التوصيات:

بعد التطرق لنتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات في ما يلي:

- ✓ إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد ؛
- ✓ يجب توفير نظام آمن للدفع وتشجيع التبادلات الالكترونية بين المصارف واستعمال وسائل الدفع الالكترونية ؛
- ✓ يجب على الجزائر وضع سياسة وطنية لتشجيع تبني التجارة الالكترونية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

1- الكتب:

- جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، ط1، دار البداية الأردن، 2008.
- حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة: 2000-2010، مجلة الباحث العدد 09، 2011.

2-الرسائل والأطروحات الجامعية:

- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة 2013.

3- ملتقيات ومدخلات:

- بلعربي عبد القادر وأخرون، تحديات التحول إلى حكومة إلكترونية في الجزائر، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2012.

- حاج قويدر قورين، محمد طيفور أمينة، تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23، أفريل 2014.
- رقية حساني ملوكة برورة، تقييم الاستثمارات العربية في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشري الحوكمة الالكترونية والجاهزية الرقمية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014.
- شلالي عبد القادر، قاشي علال، الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر.